

المقدمة

تعد الضريبة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية، إذ لم يعد يقتصر دورها على الهدف المالي، بل اتسعت أهدافها لتشمل أهدافاً اقتصادية، واجتماعية، وسياسية في ضوء تطور مفهوم، ووظيفة الدولة الحديثة. ويأتي في مقدمة هذه الأهداف تحقيق التوازن الاقتصادي، والاجتماعي، وتعجيل عملية التنمية، وإعادة توزيع الدخل، ومعالجة الدورات الاقتصادية، وتشجيع فروع الإنتاج، وتحفيز الادخار، والاستثمار على وفق أولويات التنمية.

ونظراً لما تقوم به الإعفاءات الضريبية من دور مهم في هذه المجالات فقد نص قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، والتشريعات الأخرى، والقوانين الخاصة على إعفاءات كثيرة، ومتنوعة، قد تكون لأسباب اقتصادية تتمثل في تشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأجناد رؤوس الأموال العربية والاجنبية نحو الاستثمار المنتج في مختلف القطاعات الصناعية، والتجارية، والزراعية. وقد تكون لأسباب اجتماعية تتمثل بمعالجة أزمة السكن عن طريق بناء المساكن، وتخفيف الأعباء العائلية، ورفع مستوى دخول الأفراد، وتشجيع المواطنين على التبرع للجهات الخيرية، والدينية، والثقافية، والعلمية. أما الإعفاءات لأسباب دولية فتتمثل بمعالجة الازدواج الضريبي الذي قد يحصل داخل الدولة، أو خارجها، وذلك عن طريق النصوص القانونية في الدولة الواحدة أو عن طريق الاتفاقيات الدولية بين الدولتين.

كما تُعد الإعفاءات الضريبية المحفزات التي يمنحها المشرع الضريبي لحث المكلف على تقديم إقرارته دون اللجوء إلى التهرب الضريبي، ذلك ان هذه الإعفاءات جاءت لتخفيف الأعباء الاجتماعية للمكلف، مما يجعل المكلف يشعر بمسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية اتجاه المجتمع. ويسعى البحث إلى:-

- 1- تسليط الضوء على الإعفاءات الضريبية بقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل والتشريعات والقوانين المطبقة.
- 2- بيان مدى ملائمة الإعفاءات الضريبية للقواعد الضريبية الاساسية..
- 3- التعرف على دور الإعفاءات الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وأثرها على حصيلة الإيرادات الضريبية.

يتكون هذا البحث من أربعة فصول توزعت عليها مادة البحث، إذ جاء الفصل الأول كهوية تعريفية مبيناً في مبحثه الاول الاطار العام للبحث، فيما أستعرض المبحث الثاني دراسات سابقة، وعرض الفصل الثاني ثلاثة مفاهيم مهمة وهي الضريبة، والإعفاءات الضريبية، والتهرب الضريبي إذ قُسم الفصل على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم الضريبة، وأسسها، وقواعد فرضها، وأهدافها الاقتصادية، والاجتماعية

والمالية، وتطرق المبحث الثاني إلى الاعفاءات الضريبية، في حين ناقش المبحث الثالث التهرب الضريبي وطرائق مكافحته.

يصف الفصل الثالث الجانب التطبيقي عن طريق ثلاثة مباحث عرض المبحث الاول نبذة تعريفية عن الهيئة العامة للضرائب، واقسامها، وركز المبحث الثاني على حالات عملية لعينة من المكلفين، وتحديد الاعفاءات الضريبية التي يستحقونها، أما المبحث الثالث فقد تضمن عرض النتائج الاستنتاجية، وتحليلها وأختبار فرضيات البحث. وختم البحث بالفصل الرابع الذي يتضمن أهم الاستنتاجات، والتوصيات التي تم التوصل إليها.